

تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز

ومن وجه آخر ذكر أنه ينقسم إلى حقيقة ومجاز؛ لكن بعض العلماء أنكروا هذا التقسيم، وقالوا: إن القرآن كله حقيقة، وليس فيه مجاز. وسبب ذلك أن المعتزلة تَوَسَّلُوا بهذا إلى إنكار دلالات القرآن، وجعلوها كلها مجازا، فإذا قرعوا قول الله تعالى: { مَا مَتَّعَ أَنْ تَشْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ } قالوا: هذا مجاز عن القدرة؛ وإذا قالوا: { اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ } مجاز عن الملك. وإذا قالوا: { أَمِئْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ } مجاز عن الشَّوْه، أي: مَنْ هُوَ مُتَرَفٌّ، وكذلك فعلوا بالأحاديث، فتسلطوا على دلالات الآيات والأحاديث، وجعلوها مجازا. وقد ناقشهم العلماء الذين هم من أهل السنة.. شيخ الإسلام رحمه الله نفى أن يكون في القرآن مجاز، ونفى أن يكون في اللغة مجاز، في رسالة له اسمها "الحقيقة" -في المجموع، في الجزء التاسع عشر- ذكر فيها نفي المجاز، كذلك أيضا ابن القيم في كتابه "الصواعق المُرسَلَةُ" جعل المجاز من أصنامهم التي يستدلون بها، فكسره وحطَّمه، واستدل على ما يَدُلُّ على أن كلام العرب كله حقيقة، وليس فيه مجاز، وأن ما أدَّعوا أنه مجاز إنما هو تَوَسُّلُ العرب في المُسْتَقَات. أما الأصوليون- وغالبا هم من الأشاعرة ونحوهم- فمتملِّتة كنيهم ونفايسرهم بالمجاز، حتى جعلوا، أو تسلطوا، ولا من أتباعهم على نفي الحقائق، وجعلوها كلها مجازا.. فسروا الحقيقة هنا بأنه ما بقي في الاستعمال على موضوع- الذي وضعه العرب له- كالأرض، مُسَمَّاهَا واحد، ولم يتغير اسمها، ولا يختلف أحد في أن الأرض هي هذا البساط الذي عليه الناس. والجمال مسماهما واحد، ولم يقل أحد: إنها يستعمل لها كذا وكذا. والإنسان حقيقة عندهم.. أنه حقيقة لهذا البشر... ومِمَّا عَرَّفَهُ الآخرون بأنه ما اشْتَعَلَّ فيما اضْطَلَّ عليه من المخاطبة، يعني: ما وضعته العرب له، ولم يتغير بوضعه، يعني: مثل الماء، وُضِعَ لما يشرب، أو يستعمل من هذا الماء الذي ينبع من الأرض، أو ينزل من السماء، أو يكون في البحر.. حقيقة لم تتغير. وفسروا المجاز بأنه: ما يُتَّوَجَّرُ به عن موضوعه، أي: ما نُقِلَ عما وضع له، وبكثر استدلالهم ببعض الكلمات التي يقولون إنها نقلت.. مثل كلمة: الأسد، يقولون: حقيقة في الحيوان المفترس، ومجاز في الرجل الشجاع.. الرجل الشجاع يقولون: هذا أسد... أسد من أسود الله.. مع أنه إنسان.. فيقولون: هذا من المجاز؛ ولكن لا مانع من أن يسمى أسدا- ولو كان إنسانا- يعني: أنه شجاع، ويُسَمَّى كل شجاع أسدا. وكذلك مثل قولهم للإنسان البليد: هذا حمار! يُسَمَّى له بالبلاهة فيما يشابه الحمار. يقولون: هذا مجاز عن البليد من الرجال أو ما أشبهه؛ ولكن لا مانع من أن العرب تُسَمِّيها؛ فيكون من المشترك، يكون كلمة "أسد" لفظة مشتركة، تُطَلَّقُ على هذا، وعلى هذا حقيقة، فإن العرب تطلق كلمة واحدة على عدة معانٍ، فمثلا كلمة: العين تُطَلَّقُ على العين الباصرة كما في قوله تعالى: { أَلَمْ تَجْعَلْ لَهَا عَيْنَيْنِ } وتُطَلَّقُ على العين النابتة من الأرض كما قال تعالى: { وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عَيْنًا } وتُطَلَّقُ على أشياء أخرى، فتُطَلَّقُ على الجاسوس أنه عين لهم، وتطلق على النقود، فيقال: العين.. يعني: النقد. وكذلك أيضا يسمى هذا الاشتراك: كلمة واحدة تشترك فيها عدة معانٍ. ومن كلام العرب أيضا: أنهم يطلقون على المسمى عدة مسميات، ويسمونها بالترادف، يعني مثلا: الأدمي، يسمونه آدميا، وإنسانا، وبشرًا، وأشخصًا، وأثَرًا.. عدة مسميات لسمى واحد، هذا هو الترادف، وهناك الترادف، وهناك الاشتراك، وليس في شيء منها أن هذا مجاز؛ بل العرب لا تعرف كلمة مجاز. والحاصل: أن الأصوليين بالغوا في كلمة المجاز، فالحقيقة- يقولون- إنها لغوية، أو شرعية، أو عرفية. فاللغوية: هي الكلمة التي بقيت على وضعها في اللغة ولم تتغير.. كلمة "ناقعة" لغوية، اسم للأشئ من الإبل.. كلمة "بقره": اسم للأشئ من البقر.. كلمة "بعجة": اسم للأشئ من الصان.. وهكذا. الأسماء التي ما تغيرت عن وضعها في اللغة هذه يسمونها حقيقة لغوية. وأما الحقيقة الشرعية فهي التي نقلها الشرع.. نقلها من حال إلى حال... من معنى إلى معنى، ذلك لأن الشرع تَصَرَّفَ في كثير من الكلمات، فغفلنا. فعندك مثلا كلمة الصلاة، تقول: "الصلاة" لغة: الدعاء.. والصلاة شرعًا: الأفعال التي أهل التكبير وأخرها التسليم. كلمة "الصيام" كلمة لها معنى في اللغة، ومسمى في الشرع. كلمة الإيمان، والإحسان، والشرك، والتوحيد، والحج، والعمرة، والجهاد، وأشباهاها... هذه كلمات شرعية نقلها الشرع، وجعلها لِمُسَمِّيَات، فلذلك إذا شرحوها يقولون مثلا: الصيام لغة: الإمساك عن الشيء، ومنه قول الله تعالى عن عيسى أنه قال لأمه: { إِنِّي تَدَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا } أي: إمساكا عن الكلام. والصيام في الشرع: الإمساك بِنَيْتِهِ من أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ عَنِ الْمَقْطَرَاتِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. هذه تسمى حقيقة شرعية. وأما الحقيقة العُرْفِيَّةُ فهي: التي يتعارف أهل البلد، أو أهل الزمان عليها، ويصطلحون عليها، وهي أيضا بَرَجَّ فيها إلى العُرْفِ، فعرف أهل البلد، أو عرف أهل هذا الزمان، وكذا.. ولو كان مخالفا للمسمى اللغوي. فمثلا: كلمة البعير، البعير عند العرب بعم اللقاع، والجمال، وكل منهما اسمه بعير، ولكن في عرف بعض الناس أنه يختص بالجمال. يقولون: بعير وكذا، وكلمة الشاة عند العرب اسم للواحدة من الغنم، ثم يُطَلَّقُ، ويقولون لأنشئ الصان: بعجة، ولدنكر الصان: كبش، وأنشئ المعز: عنز، ولدنكر المعز تيس، وكلمة شاة تُطَلَّقُ على كل واحد، ولكن عُرِفَ بعض الناس أن الشاة أصبحت اسمًا للجماع الأشئ من الصان.. هذه حقيقة عرفية... فبرج كل قوم إلى عرفهم. ذكر أن المجاز يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة. يقول: مُتَّلِّ للمجاز بالزيادة في قوله تعالى: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } يقول: الكاف زائدة؛ لأنها لو كانت أصلية، لكان فيها أن له مثلا!! لأن الكاف تكون بمعنى المثل، ويكون المعنى: ليس مثل مثله شيئًا.. فكالكف مجاز. والجواب: أنا تنكر أن تكون مجازًا، بل تُكْرَرُ أن يكون في القرآن مجاز، وقد أَلَفَ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله رسالة بعنوان: "نفي المجاز عن المُتَّرَلِّ للتعبير والإعجاز" يعني: القرآن.. بَيَّنَّ فيها أنه ليس في القرآن مجاز. فعلى هذا نكول الكاف ليست زائدة، ولكنها المبالغة واضحة في الدلالة على الشيء المراد تأكيدًا.. تكون تأكيدًا، ولا يجوز أن يقال: إن في القرآن شيئًا زائدًا ليس له فائدة. واصطلحوا على تعريف الزائد، يقول بعض الشعراء: وسَمِّ ما يَرَادُ لَعُوقًا أَوْ صِلَةً أَوْ قَلْبًا مُؤَكَّدًا.. فَكَلَّ قَبْلَ لَهْ لَكِنَّ زَائِدًا وَلَعُوقًا يُحْتَبَبُ إِطْلَاقًا فِي مَثَرَلٍ فَذَا وَجِبَ يَعْنِي: كلمة زائد ولغو لا يجوز إطلاقها في المُتَّرَلِّ الذي هو القرآن، فيقال: كلام زائد، أو لغو، أو صلة، أو مؤكَّد. مُتَّلِّ للمجاز بالنقصان في قوله تعالى: { وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ } يقولون: المراد: أسأل أهل القرية. أنكروا ذلك العلماء، وابن القيم بالغ في ذلك في كتابه الذي هو "الصواعق المُرسَلَةُ" وقال: إن القرية اسم للسكان، ليست اسمًا للبيان.. هكذا جاز لغة العرب، مثل قوله تعالى: { وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا } هل الذي عتا البيان أو السكان؟ السكان، قَدَلَّ على أن السكان يسمون قرية، وقوله تعالى: { وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَةٍ الَّتِي أُخْرَجَتْ } هل القوة للبيان أو السكان؟ هل الذي أخرجهم هم السكان أو البيان؟ { وَتَبَى الْأَرْضَ } وكذلك قوله تعالى: { وَمَا أُرْسِلَتْ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ ذُنُوبٍ إِلَّا قَالَتْ مُتَرَفُّوا هِيَ } هل هم مترفو البيان أو مترفو السَّكَّان؟ مترفو السَّكَّان مترفوها.. والآيات كثيرة في أن السَّكَّان يُسَمُّون قرية، فعلى هذا: { وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ } أي: وأسأل السَّكَّان، فلا يحتاج إلى أن نقول: أسأل أهل القرية. فلا تكون من المجاز عندهم. مثل للمجاز بالنقل بقوله: كالغناط فيما يخرج من الإنسان، يعني: أصل كلمة الغناط: اسم للمكان المنخفض، المنخفض المحفور من الأرض يسمونه غناطًا. فلا تكون من المجاز عندهم. وكانوا يتناوبونه لفصاح الحجة للخلج، فقال الله تعالى: { أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ } أي من المكان المُغَدَّ للخلج، ثم اصطلح العرب فيما بعد على تسمية الخارج باسم الغناط.. الخارج المستقدر يُسَمَّى غناطًا.. تسمية أيضا عرفية، أو تسمية لغوية.. العرب توسع في المسميات، فلا تكون من المجاز. مُتَّلِّ للمجاز بالاستعارة بهذه الآية، وهي قوله: { جَاءَتْ رِبْدًا أَنْ يَنْقَضَ } وقال: قالوا: إن الحداد جمد، فكيف يكون له إرادته؟ فذلك من باب الاستعارة! فعلموا ذلك من المجاز. والجواب أن نقول: إن لكل مخلوق إرادة تتناسب، ومن ذلك الجمادات فلها إرادة؛ ذلك لأنها مخلوقة مُتَصَرِّفٌ فيها؛ ولأنها مُسْتَجِرَّةٌ وَمُدَلَّلَةٌ لله تعالى، فذكر الله تعالى أنها تُسَبِّحُ في قوله تعالى: { وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَقْضُونَ تَسْبِيحَهُمْ } وقال تعالى: { وَلِلَّهِ يُسَبِّحُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمُ لَا يَشْعُرُونَ } وقال تعالى: { وَلِلَّهِ يُسَبِّحُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالَهُمْ } يعني: تسجد أطلتها، وقال تعالى: { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدُّوَابُّ } والجمال جمد، والشجر جمد.. فذكر أنها تسجد، وإذا كانت تُسَبِّحُ وتَسْبِجُ، فإن فيها حياة معنوية تتناسب، فلا مانع من أن يكون للجدار إرادة تتناسب { رِبْدًا } يُرِيدُ أَنْ يَقْضَى } فجعلوا هم من مجاز الاستعارة. فعلى هذا نقول: إن الأصل في الكلام أنه حقيقة، فلا يجوز أن يُقَالَ: إن في مجازا ثلاثا يتسلط هؤلاء المعتزلة على تحريف القرآن، وجعل دلالة كلها مجازا، والله أعلم. أحسن الله إليكم يا فضيلة الشيخ، وجزاكم الله خيرا. الأسئلة: س: يقول السائل: فضيلة الشيخ، قال النبي صلى الله عليه وسلم- في حديث اختصام الملائ الأعلى: { رأيت الليلة ربي في أحسن صورة } فهل هذه الرؤية في المنام؟ وهل رآه على صورته الحقيقية التي يراه عليها المؤمنون يوم القيامة؟ رؤية منامية.. فالإنسان في منامه يتخيل أشياء، قد يتخيل أنه رأى ربه. قد روي أيضا عن الإمام أحمد أنه ذكر: أنه رأى ربه، وأنه أوقف بين يدي ربه؛ ولكن لا يَدُلُّ على أن الله على تلك الصورة التي رآها في ذلك المقام؛ لأن الرؤية المنامية يتخيل فيها الأشياء، ما يتصور له. س: أحسن الله إليكم. يقول السائل: فضيلة الشيخ، عندما تجلى ربنا -جلا وعلا- للجل، هل كان تجليه -وتعالى- كما سيكون تجليه لعبيده يوم القيامة؟ قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: بأن الله احتجب بالنور { حجاب النور، لو كشفه لأحرقت سُحُبَاتٍ وجهه ما انتهي إليه بصره } فتجلبيه أنه كشف شيئا من النور، فتصعد بذلك الجبل، فكان من آثار نوره أن اندك الجبل. س: يقول السائل: أي فائدة عظيمة في قول الله تعالى ل موسى { يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلامِي } وبين رسالات الرسل الآخرين، وتكليم الله لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم؟ -يعني: في زمانه، على عالم زمانه، واصطفيتك على عالم ذلك الزمان بما أتيتك من هذا الكلام الذي كلمتك، وما أرسلتك به، ولا مانع في ذلك أن هناك رسلا قبله وبعدة. س: يقول السائل: أنا في بلد لا يوجد فيه مذهب أهل السنة والجماعة، فإذا تحدثت مع الناس قالوا: لقد جئت بدین جديد، فارجو من فضيلتكم توجيهي كيف يمكن تغيير هذه الأمور؟ نتصالح بأن تنهج أهل السنة، وتاخذ الكتب السلفية التي أفتها العلماء المتقدمون، ولا تأخذ شيئا من كتب أهل هذه الدولة حتى لا يتنكروا عليك.. إذا أخذت من مشايخ هذا البلاد فإنهم قد يتنكرون عليك، ولكن عليك بكتب السلف... عندك مثلا: كتاب "السنة"، رسالة للإمام أحمد وكتاب "الرد على الجهمية"، رسالة للإمام أحمد والذي حققها عالم مصري يقال له: عبد الرحمن عُمَيْرَة فلا يكون فيها ليسعوديين وكذلك كتاب "السنة" لابن أبي عاصم طبع أيضا في غير المملكة وحققه العلامة وكذلك "شرح إفتاد على السنة" للإمامية فهؤلاء المختصين بالحنابلة حتى لا يقال: إنهم يتعصبون لمذاهبهم. وهذا الذي ذكرنا وهو الخليلي انتقد الحنابلة حتى المتقدمين، حتى ابن بطنة الذي هو: عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الكريم عالم من السلف، علم من كتاب "الإبانة الصغرى"، وكتاب "الإبانة الكبرى"؛ ولكنه حنلي، قطع فيه!! وقال: إنه مجروح، وأنه مُسْتَبَّةٌ!! وإنه.. وإنه! ونقل كلاما لابن حجر في انتقاده عليه شيئا واحدا، يعني: في رواية بعض حديث، وكونه مثلا خطأ في كلمة لا يمتشى ذلك على أخطائه، أو على جميع كتبه التي حققها العلماء، وذكروا دلالتها الواضحة. "كتاب الإبانة". وكذلك أيضا كتب كثيرة للسلف إذا قرأها القارئ عرف دلالتها على الخبر. كذلك أيضا شرح ابن أبي العز الطحاوية، شرح الطحاوية المعروف، الطحاوي حنلي، وابن أبي العز أيضا حنفي؛ ولكنه من أهل السنة، تقيد بمذهب أهل السنة. فإذا أتيتهم بهذه الكتب لا يستطيعون أن يردوا عليك، ولا أن يقولوا: جئنا بشيء جديد. تقول: هذه كتبه معهم، وهذه كتب العلماء، فهل هؤلاء كلهم ضالون؟! أما الحنابلة فإنهم لا يقبلون منهم، حتى ابن تيمية وابن القيم مع شهرتهما ومكانتهما لا يقبلون منهما!! ولا يزال هناك من يطعن في ابن تيمية وابن القيم تلامذة الكوثري المصري.. لا يزالون؛ لأنه يُكْفَرُ ابن تيمية ويُضَلَّلُ ابن القيم ويستبيح لعنه وسبّه. وقد ناقشته العلماء وبيَّنوا أخطاه في ذلك.. كذلك تلامذته. س: يقول السائل: يظهر عندنا في بلدنا دعوة الناس لحضور الزواج الفلاني عبر ميكروفون المسجد، وكذلك إذا مات شخص، وكذلك تُنْشَدُ الصلاة، فما يدعوكم في ذلك؟ أفنونا - وجزاكم الله خيرا - لا يجوز في المساجد.. هذه أمور تتعلق بالدنيا، يجوز خارج المسجد، لو خرج عند باب المسجد، ثم صوت بقوله: إن فلانا عندك زواج، وهو يدعوكم يوم كذا وكذا.. أو مِنَّ وجد ضالَّة كذا وكذا. فأما إنشاد الصلاة فلا يجوز، قد قال النبي صلى الله عليه وسلم- { من سمعتموه وهو ينشد ضالته فقولوا: لا ردها له عليك }.. وأما الإخبار بصوت أحد الأقراب، أو أحد المسلمين؛ فلا بأس بذلك في المسجد حتى يتفقوا في الصلاة عليه، يقول: أكرم فلان تُؤْفِقُ، وتُضَلِّي عليه في مكان كذا وكذا.. لا مانع من ذلك؛ لأن هذا دعوة إلى أجر، يشتركون في الصلاة عليه، ويحصلون على الأجر. س: يقول السائل: هناك بلد يُسَلِّمُونَ التسليمين في صلاة الحنابلة، فما الحكم؟ روي ذلك عن بعض العلماء، لا ينكر في مسائل الاجتهاد. س: يقول السائل: دخلت مسافرا... ركعتين في جماعة يصلون العشاء، وهم في الركعة الثانية ولم أصل المغرب بعد، فدخلت معهم بِنَيْتِهِ المغرب، وصلت الثلاث ركعات، ثم بعد السلام ضلَّيتُ العشاء، فهل عملي هذا صحيح؟ علما بأنني لم أجلس للتشهد الثاني؛ لأنها الثالثة بالنسبة إليهم، وأنا أتوي أن أجمع في شأن العلماء ممنوع من ذلك، العلماء مشايخنا الأولون؛ لكن رَحِّصَ في ذلك بعض المشايخ كالشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وحيث إن هناك من رَحِّصَ في ذلك، فعليه قربه به. س: يقول السائل: كنت في سفر، فدخلت مع جماعة يصلون العشاء، فدخلت معهم، وصلت العشاء، ثم صليت المغرب بعد ذلك، فهل في ذلك حرج؟ نعم، لا يجوز تقديم العشاء على المغرب، لا بد من ترتيب الصلوات كما أمر الله تعالى به، وحيث إنك فعلت، فإننا نعتبر صلاتك المغرب قضاء؛ لأنها ضلَّيتُ بعد العشاء، فتعتبر قضاء لا أداء، ولا نأمرك بالإعادة. س: يقول السائل: هل يجوز أن نطعم في كفارة اليمين خمسة مساكين وجبتين بدلا من عشرة، وفي غيرها من الكفارات ما كان لشخصين أحدهما لشخص واحد وجبتين؟ يجوز ذلك، حتى أجاز شيخ الإسلام لو أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام، قام مقام إطعام عشرة مساكين، فكذلك إذا أطعم خمسة مساكين يومين، أو نحو ذلك. س: يقول السائل: هذه فتاة صغيرة مثل ما يرى أبو حنيفة... فقط حدث أن قات على ثوبي، ثم دخلت الصلاة ليليا ذلك، ثم تذكرت أثناء الصلاة؛ ولكنها أتمت صلاتي، فهل يجوز عموما؟ وهل القيء نجس مطلقا؟ الأصل إن نجس إذا كان مُعْتَبَرًا.. إذا تغير القيء براحته، أو بلونه بأن انقلب اللين إلى أصفر أو أسود، فإنه يصير نجسا، وأما إذا كان باقيا على لونه وبياضه، فالأصل أنه طاهر ونجس صلاتك. س: يقول السائل: رجل أكرم في شهر رمضان للحج! فهل حجه هذا جائز، أم عليه أن يتحلل من العمرة إلى أن تأتي أشهره؟ لا...عليه مشقة، يعني: أن يبقى شهرين وعشرة أيام وهو بإحرامه، فإن في ذلك مشقة؛ لأنه لا يحصل تمام الحج إلا بالوقوف يوم عرفه فلذلك نقول له: يتحلل بعمره، ثم يُخْرِمُ بالحج وقتا يمكنه التحمل. س: السؤال الأخير يقول: بعض الناس يقولون: بدأت من أسفل القرآن أو من أعلى القرآن، هل يجوز أن يقال: إن القرآن له أسفل وأعلى؟ وجزاكم الله خيرا. يجوز أن يقال: له أول وآخر، بدأت من أوله يعني: من الفاتحة، أو بدأت من آخره يعني: من المعوذتين، وأما كلمة أسفل وأعلى فإنها مستبشرة.